ثورة تونس: تحدّيات ما بعد الاستبداد

□ وليد حدّوق

في حياة الشعوب والأمم لحظاتٌ تاريخيّةٌ مفصليّة، يختلط فيها الواقعُ بالحلم، وتتكثّف الساعاتُ والأيّام، ثم تتصاعد لتصبح «تراجيديا» يكون فيها المُشاهدُ فاعلاً على الرّكح. كانت الثورة التونسيّة حدثًا تراجيديًا قَدّم الضحايا، وانتهى بهروب طاغيةٍ لم يكن أيُّ مراقبٍ يتوقّع هروبَه بهذه السرعة وبهذا الشكل المسرحيّ. وتنتهي كلُّ تراجيديا كبيرةٍ بلحظات ما بعد العاصفة، يشوبها الحذرُ والدهشةُ ومحاولةُ إعادة كتابةِ كلّ ما سبق وإعادةِ قراءته. وفي اليوم الذيٌ هرب فيه الرئيسُ المخلوع، تجنّدتْ ذيولُ الاستبداد لإشاعة الفوضى ولحرق الأخضر واليابس، في حين بدأتْ وسائلُ الإعلام التونسيّة (قبل الفضائيّات) بفضح ما تَراكم من فسادٍ ونهبٍ وعلاقاتٍ مشبوهةٍ بالاستخبارات الدوليّة، بما في ذلك الموساد، طوال عقود الاستبداد في أيّام معدودة انكشف المستنقعُ الذي تركه النظامُ السابق. إنّها المرحلة التي يبدأ فيها الجميعُ التمعّنَ في ما كان، والتفكيرَ في ما سيكون. وبهذا المعنى تواجه تونس اليوم، بعد نجاح ثورتها، تحدّياتِ ما بعد الاستبداد... ما بعد التراجيديا.

مخاض الانتقال وينابيع السياسة

شبّه الأستاذ محمّد حسنين هيكل الوضعَ السياسيّ المصريّ في خضمّ حديثه عن سيناريوهات مرحلةٍ انتقاليّةٍ ممكنة بـ «حوض السباحة الذي لا ماء فيه.» لا تختلف تونس كثيرًا عن الحالة المصريّة من حيث انحسارُ التيّارات السياسيّة والأحزاب وتأثيرها، قبل الثورة وبعدها. ولأجل ذلك، لم يزعمْ أيُّ ائتلافٍ من حركاتٍ سياسيّة، ناهيك بحزبٍ بعينه، أنّه يمثّل الشبابَ التونسيَّ الذي انتفض وحقّق معجزةَ خلع رئيسٍ عربيّ.

على أنّ هذا الانحسار الذي أرساه وكرّسه النظامُ السابقُ جعل المرحلةَ الانتقاليّة في تونس شديدةَ الحساسيّة من حيث عجزُ النخب السياسيّة عن توحيد خطابها وبرنامجها لهذه المرحلة في وجه المتنفّذين في الجهاز الإداريّ والأمنيّ ممّن كانوا يوالون النظامَ السابقَ من دون تحفّظ. ورغم أنّ الأيّام الأولى التي تلت سقوطَ الاستبداد شهدتْ خطابًا جذريًا دعا إلى القطْع مع كلّ الوجوه القديمة، سواء تورّطتْ في الفساد أو لم تتورّط، فإنّ الشعب التونسيّ بدأ يقبل شيئًا فشيئًا بوجود حكومةٍ انتقاليّةٍ تضمّ أكبرَ عددٍ ممكنٍ من المستقلّين ووجوهًا قليلةً من رجال النظام السابق. ويبدو هذا التقبّل الشعبيّ مؤشّرًا على تفهّم الجماهير الثائرة لخصوصيّة المرحلة أولاً، وعلى تنبّههم إلى «جفاف» ينابيع السياسة ثانيًا.

إنّ المرحلة الانتقاليّة لا يمكن أن تضطلعَ بدورها على أكمل وجه، وأن تؤمّنَ انتخاباتٍ حرّةً وشفّافةً، إلاّ بوجود مجتمع مدنيّ حيويّ، لا على مستوى الوعي الشعبيّ والجماهيريّ فحسب، وإنّما كذلك من حيث وجودُ أطر سياسيّة ومدنيّة تقوم بدور الرقابة على كلّ قرارٍ من قرارات الحكومة وكلّ إجراءٍ من إجراءاتها. وبهذا المعنى، لا تعني المرحلة الانتقاليّة في تونس مجرّدَ الانتقال من نظام سياسيّ إلى آخر، ومن منظومةٍ دستوريّة وقانونيّة إلى أخرى، وإنّما تعني كذلك الانتقالَ من الركود والانحسار في العمل الحزبيّ والجمعيّاتيّ إلى الحيويّة والسهر على مصالح الشعب وحماية ثورته من أيّ منعرج قد تؤدّي إليه السياساتُ الحكوميّة. إنّ تمرّس القوى السياسيّة التونسيّة العائدة لتوّها إلى الميدان من السجون أو المنافي أو الإقامة الجبريّة بآليّات العمل السياسيّ على الأرض، والتفاعلَ مع التطلّعات الشعبيّة بقصد ترجمتها إلى مطالبَ واستحقاقاتٍ سياسيّةٍ واضحة، يمثّلان المهمّةَ الأكثرَ استعجالاً اليومَ في تونس. ومن دون هذه المهمّة لا يمْكن التحكّمُ فعليًا، وبالنجاعة المطلوبة، في ما تقرّره الحكومةُ أو تقوم به.

وتكمن خطورةُ عجز الأطراف الوطنيّة السياسيّة عن ملء الفراغ السياسيّ كذلك في فتح الأبواب لإمكانيّات تدخّل خارجيّ مباشر أو غير مباشر عبر آليّات اللعبة الديمقراطيّة نفسها ذلك أنّ الانتقال الديمقراطيّ في الأوطان العربيّة، بقدْر ما يمهّد للتعبير عن الإرادة الشعبيّة في المسائل الداخليّة، فإنّه يفتح البابَ أيضًا لتحقيق تطلّعات الشعوب في ما يتعلّق بالملفّات الإقليميّة والدوليّة، وتحديدًا القضيّة الفلسطينيّة والعلاقات بالغرب عمومًا. وبهذا المعنى، تكمن خطورةُ الفراغ وجفاف ينابيع السياسة في تونس في إمكانيّة فتح الباب لتكوين أُطر سياسيّة كرتونيّة تتحكّم فيها استثماراتٌ أجنبيّةٌ إعلاميّةٌ

واقتصاديّة ريعيّة تؤمّن الربحَ السريعَ وتمويلَ الآلة الإعلاميّة والحزبيّة. وبإمكان مثل هذه الإستراتيجيّة أن تدعم أحزابًا كثيرةً، ومن مشاربَ فكريّةٍ وسياسيّةٍ متعدّدة، بهدف تأمين حدّ أدنى من «الالتزام» بالخطوط العريضة لـ «الاستقرار الدوليّ.»

وإذا كانت تونس قد شهدتْ في سنوات الاستبداد إقصاءً للتيّارات السياسيّة وللفعل المعارض الذي يَضْمن المحاسبةَ والشفافيّة، فإنّها اليوم تستقبل المرحلةَ الجديدة بأسسٍ اقتصاديّةٍ وماليّةٍ متهافتةٍ تفاقُمِ تحدّياتِ ما بعد الاستبداد.

تفكيك «اقتصاد العائلات الحاكمة»: ما الضريبة؟

كان الاقتصاد التونسيّ في سنوات الاستبداد واجهةً لفسادٍ ماليّ ومحسوبيّةٍ ونهبٍ، تلمّعُها المؤسساتُ الدوليّة. وكانت اليدُ العليا، اقتصاديًا وماليًا، للعائلات المتنفّذة سياسيًا، التي تحمي نفسَها بالأجهزة الأمنيّة، في ما يشْبه إقطاعيّةً رأسماليّةً مرتبطةً بدوائر دوليّة وإقليميّة. وعَرفتْ تونس في السنوات الماضية نموًا اقتصاديًا واستثماراتٍ عربيّة وأجنبيّة؛ غير أنّ قطف الثمار التنمويّة كان محصورًا في شريحةٍ بعينها، وفي المناطق الساحليّة حيث تركّزتْ قطاعاتُ الربح السريع كالعقار والسياحة.

وتواجه تونس، بسبب ما تراكم من سياسات، اختلالاً بين الجهات لا يمْكن التخفيفُ من حدّته، ناهيك بإزالة آثاره، إلاّ بإعادة صياغة النهج الاقتصاديّ عامّةً، بحيث يتعزّز الاستثمارُ في القطاعات الإنتاجيّة ذات القيمة المضافة العالية، بما يَسمح بتشغيل الكفاءات الجامعيّة والقطْعِ مع ارتباط الاقتصاد بالمناطق الساحليّة.

على أنّ مثل هذه الخطوات تتطلّب إعادةَ ترتيب كلّ المعطيات الماليّة والاقتصاديّة الحاليّة. أيْ إنّ الاقتصاد نفسه بحاجةٍ إلى مرحلةٍ انتقاليّةٍ تبدأ بحوار وطنيّ شامل لتحديد الخيارات الكبرى وتقييم مختلف الهيئات الإداريّة التي قادت السياساتِ الاقتصاديّةَ في المرحلة السابقة. ولا يجب استبعادُ فرضيّة التضحية بالدعم الحكوميّ المباشر أو غير المباشر لقطاعاتٍ كالسياحة أو الفلاحة الموجّهة للتصدير لصالح قطاعاتٍ إنتاجيّةٍ وتطوير الزراعات الأساسيّة كالحبوب.

ويجد الاقتصادُ التونسيّ اليوم نفسَه في وجه شركاتٍ وبنوكٍ كبرى كان جلُّها مملوكًا لعائلة الرئيس المخلوع، وكانت بدورها وثيقة العلاقة بدوائر ماليّة واستثماريّة إقليميّة ودوليّة، بعضُها معروفٌ وبعضُها الآخر لا يزال طيّ الكتمان. وتستوجب إدارةُ هذه المؤسّسات التي تمثّل جزءًا مهمًا من الثروة التونسيّة تعاملاً حذرًا ومتوازنًا بعد فرار مالكيها. وقد يتطلّب الوضعُ تأميمًا لشركاتٍ أو لحصصٍ بعينها. ومثلُ هذا القرار لا بدّ له من ضماناتٍ لمحاسبة ومراقبة البيروقراطيّة الحكوميّة التي ستتحمّل هذه المسؤوليّة.

وإذا كان الفسادُ الماليّ قد نخر جسدَ البنوك التونسيّة والمؤسّسات الماليّة الوطنيّة، بما في ذلك البنكُ المركزيّ والاحتياطيّ من العملة الصعبة، فإنّ واجب الحكومة الانتقاليّة ومَن سيأتي بعدها هو تأسيسُ هيكلٍ دائمٍ لتقييم الوضع الماليّ ومراقبة العمليّات الجارية. ولا يكفي في هذا الصدد تعيينُ لجنة لتقصّي الفساد، تعتمد على الأجهزة الإداريّة نفسها التي عملتْ في عهد النظام السابق. ولا بدّ من الإقرار بأنّ كشفَ ما ساد من عبثٍ بالمعاملات الماليّة سيؤثّر في صورة الاقتصاد التونسيّ في البنوك والمؤسّسات الدوليّة المانحة، بما سيَرفع ما تدفعه الميزانيّةُ الوطنيّةُ من فوائض على القروض. إنها ضريبةُ تفكيكِ الفساد!

ومن الواضح أنّ تحريرَ الاقتصاد التونسيّ من مخلّفات الإقطاعيّة الرأسماليّة التي سادت فترةً طويلةً يقتضي دفعَ ثمنٍ سيكون عبؤه ثقيلاً على المواطن ومستواه المعيشيّ. الأوضح هو أنّ جوار تونس العربيّ، الذي بدا غيرَ مرتاح لثورة الشعب ولتبعاتها، سيلعب دورًا حيويًا في التخفيف من عبء هذه الضريبة أو مفاقمتها.

ثورة تونس والجوار العربيّ: المركّب الصعب المستصعب

أنّى لثورةٍ شعبيّةٍ من أجل الديمقراطيّة أن تواجه أنظمةً لا تمقت شيئًا كالثورة والديمقراطيّة؟

إنّه السؤال الذي يؤرّق كلَّ مهتمّ بالوضع التونسيّ. فتونس، كبلدٍ صغيرٍ من حيث المساحة والديمغرافيا، يَفْصل بين ليبيا والجزائر، كانت دائمًا تحاول الحفاظ على توازنها على ضوء التناقضات القائمة بين الأنظمة العربيّة. إلاّ أنّها اليوم تلعب ـ من حيث احتسبتْ أو لم تحتسبْ ـ دورًا تاريخيًا يتجاوز حدودَها ليشمل كلَّ الأوطان العربيّة. وتونس لا يمكنها أن تستكمل حريّتها إذا غضّت النظر أو تجاهلتْ، بمثقّفيها وإعلاميّيها، ما يقع في حاضنتها العربيّة من قمعٍ للحريّات ومصادرةٍ لحقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

لم يزعمْ هذا البلدُ العربيّ أنه مؤهّل لدور كهذا. إلاّ أنّ القدر اختاره هذه المرّة، كما اختاره من قبلُ ليؤسّس لأول دستورٍ في العالم الإسلاميّ، وليلغي الرقَّ قبل فرنسا وسويسرا.

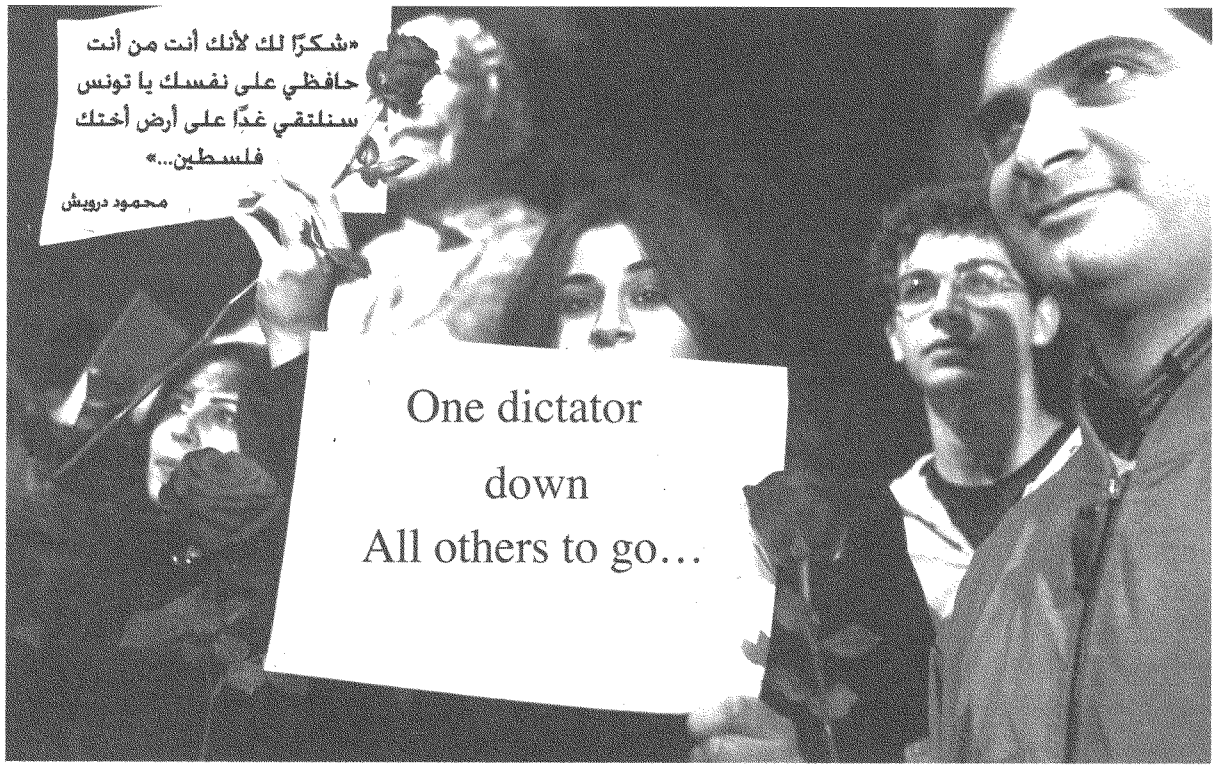

محمود درويش حافظي على نفسك يا تونس سنلتقي غدًا على أرض أختك فلسطين...

إنّ السماح لمُعارضٍ ليبيّ بالحديث في تونس يعني قطعَ شريان الحياة للجنوب التونسيّ إذا قرّر النظامُ الليبيّ إغلاقَ الحدود. كما أنّ منع هذا المعارض من التعبير عن رأيه يعني ببساطةٍ خيانةً لدماء شهداء الثورة المجيدة. وهذا مثال يقبل التعميم على دول عربيّة عديدة تربطها بتونس علاقاتٌ اقتصاديّة وتجاريّة حيويّة.

إنه ثمنُ الثورة الذي لا بدّ للتونسيين من أن يدفعوه، وهو دورهم في أوطانهم العربيّة. ستكون تونس أرضًا لكلّ ثائر عربيّ ضدّ الاحتلال والاستبداد. ولا بدّ لها، ولن سيمثّلها ديمقراطيًا، أن يَفرض هذا الدورَ واحترامَه في الجوار العربيّ والمحيط الدوليّ. ولا شكّ عندي أنّ الدبلوماسيّة التونسيّة، التي كانت لسنواتٍ طويلةٍ خجولةً، ستتحمل عبءَ الحفاظ على التوازنات الدقيقة عربيًا ودوليًا. ولن يكون هناك معنًى للغة الخشبيّة المعهودة، بل سيكون على الدبلوماسيّة التونسيّة أن تجمع بين ثوريّة مصر الناصريّة والدهاء القطَريّ في السياسة الخارجيّة.

بين شاطئ تونس، والشاطئ الخصيب في فلسطين، خطّ بحريّ مستقيم مباشر. يقول الشاعر الراحل محمود درويش في مطلع قصيدة شهيرة: «شكرًا لتونس أرجعتني سالمًا من حبّها...» فهل تَسْلم تونس ممّن يتربّص بثورتها؟

تونس

وليد حدّوق

كاتب وناشط من تونس.